

قواعد الحديث فى

الجرح والتعديل

للدكتور

أحمد محمود مهدي

مدرس الحديث وعلومه بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين خالق الانسان مبدع الأكوان ونشهد أن لا إله إلا الله علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ونشهد أن محمداً عبده ورسوله أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين .

ويعد

فالسنة المطهرة مع القرآن الكريم هما مرجع المسلم في التعرف على أحكام الإسلام ولقد تعهد الله بحفظ كتابه وصيانته من الإضافة والحذف والتبديل والتغيير كما قيض للسنة المطهرة رجالاً أمناء وعباقره أفذاذاً حفظوها في الصدور ودونها في الكتب وقطعوا من أجل جمعها الفياض والأقطار وواصلوا الليل بالنهار وتعرفوا على رواة الحديث وكشفوا أحوالهم وغربلوا مروياتهم .

ولقد تميز منهجهم في نقد الحديث بالعناية التامة بالسند والمتن أو الراوى والمروى ووضعوا لذلك ضوابط وقواعد تطمئن لها النفوس وترتاح لها القلوب . ومن أهم هذه القواعد والضوابط قواعدهم في الجرح والتعديل ونظراً لخطورة هذا الأمر وأهميته فمن جرحوه من الرواة فلن تقوم له قائمة بعد ذلك وترد رواياته ومن عدلوه من الرواة قبلت مروياته والغفلة عن منهج المحدثين وقواعدهم في الجرح والتعديل توقع الانسان في خلل كبير ومعرفة هذه القواعد تكسب الإنسان ثقة في تراث العلماء وكتب الجرح والتعديل واطمئناناً إلى ماوصلوا إليه من نتائج .

ولذلك احببت أن أكتب هذا البحث ليكون لي شرف البحث في هذا الأمر

ولقد حرصت فيه على بيان منهج العلماء وقواعدهم فى الجرح والتعديل ولقد جاء هذا البحث مشتملاً على أربعة مباحث :-

المبحث الأول : فى الجرح والتعديل تعريفه ، نشأته ، مشروعيته وأهميته .

المبحث الثانى : المتكلمون فى الرجال أقسامهم وطبقاتهم

المبحث الثالث : شروط الجارح والمعدل

المبحث الرابع : قواعد مهمة متعلقة بالجرح والتعديل

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه وجميع المسلمين وأن يجعله فى ميزان حسناتى يوم القيامة

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

من قواعد المحدثين فى الجرح والتعديل

ويشتمل على أربعة مباحث : -

المبحث الأول : تعريفه ، نشأته ، مشروعيته ، أهميته .

المبحث الثانى : المتكلمون فى الرجال أقسامهم وطبقاتهم .

المبحث الثالث : شروط الجرح والمعدل .

المبحث الرابع : قواعد مهمة متعلقة بالجرح والتعديل .

المبحث الأول

فى الجرح والتعديل

تعريفه، نشأته ، مشروعيته ، أهميته

ويشتمل على : المطالب الآتية : —

المطلب الأول : - تعريف الجرح والتعديل

المطلب الثانى : - نشأة الجرح والتعديل

المطلب الثالث : - مشروعية الجرح والتعديل

المطلب الرابع : - أهمية هذا العلم وخطورته

المبحث الأول

أ - تعريف الجرح والتعديل

الجرح لغة : مأخوذ من جرحه يجرحه إذا أثر فيه بسلاح أو غيره ويقال : جرحه بلسانه أي : شتمه . وجرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره .

والاسم الجرح بالضم والاستجراح : النقصان والعيب والفساد وهو الطعن فى الراوى ورد شهادته .

ومن خلال أقوال علماء اللغة يتبين لنا أن الجرح جرحان :

أ - جرح مادى وهو أن يحدث الانسان أثراً فى الأجسام الحية كالقطع والذبح ولاعناية لعلماء هذا الفن به .

ب - جرح معنوى وهو وصف الشخص بما يؤذيه باللسان أو الكتابة وهو أشق من الأول وأشد تأثيراً منه وفيه يقول الشاعر :

جراحات اللسان لها التئام ** ولا يلتام ما جرح اللسان

فجراحات البدن تلتئم سريعاً وجراحات اللسان أو الكتابة أكثر بقاءً وأشد إيذاءً ومنه جرح الشاهد إذا طعن فيه ورد قوله (١) .

والجرح فى اصطلاح المحدثين : هو الطعن فى رواة الحديث بما يسقط عد التهم أو يخل بضبطهم أو يقلل منهما أو من أحدهما مما يترتب عليه سقوط روايتهم أضعفهم (٢) .

والتعديل لغة : تفعيل من عدل الأشياء إذا قام على تسويتها على نسق

(١) النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ١ / ٢٤ ، لسان العرب لابن منظور ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤

(٢) الإرشاد فى علوم الحديث للدكتورين عزت على عطية ومصطفى محمد أبو عمارة ص ٨

واحد ويكون في المحسوسات فيقال : عدل العود أى : جعله مستقيماً والمعقولات فيقال : عدل الحاكم فى حكمه أى : أقام حكمه على أسس سوية لايفرق فيها بين أحد من الناس والتعديل تزكية الانسان ومدحه يقال : عدل الرجال أى : وصفهم بما يجعل حالهم مستقيماً بحيث تكاملت فيهم شروط العدالة (١) .

والتعديل اصطلاحاً : وصف الراوى بصفات تزكية فتظهر عدالته ويقبل خبره والعدل هو : من لم يظهر فى أمر دينه ومروءته ما يخل بهما (٢) . وقيل : هو ذكر الراوى بصفات تقتضى قبول روايته والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط (٣) . وشروط العدالة هى : الإسلام والبلوغ والعقل والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

وشروط الضابط : أن لا يكون سيئ الحفظ ولا مغفلاً ولا فاحش الغلط ولا مخالفاً لما يرويه الثقات .

وبناءً على تعريف الجرح والتعديل كلاً على حده نستطيع أن نقول : إن علم الجرح والتعديل هو : علم يبحث عن جرح الرواة وتعديلهم بالفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ (٤) .

ب - نشأة الجرح والتعديل

السنة النبوية هى أقوال النبى وأفعاله وتقريراته وصفاته وهى المصدر

(١) النهاية فى غريب الحديث ٣ / ١٧٢ ، لسان العرب ٩ / ٨٣ ، ٨٤ مختار الصحاح لمحمد عبد القادر الرازى ص ٢٠٠ .

(٢) أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ١٦٨ .

(٣) عناية المسلمین بالسنة للدكتور محمد حسين الذهبي ص ٤٢ .

(٤) كشف الظنون لحاجى خليفة ١ / ٥٨٢ .

الثانى للتشريع بعد القرآن ولذلك حرص الصحابة على حفظها فى الصدور وبعضهم لم يكتف بذلك فكتبها فى السطور ثم نقلها إلى التابعين .
والصحابه كلهم عدول بتعديل الله ورسوله ﷺ لهم إذ لم يكونوا يعرفون الكذب فى حديثهم فضلاً عن أن يكذبوا على رسول الله وظل الأمر على ذلك حتى ظهرت الفتنة بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان فظهرت الفرق والجماعات واندس بينهم من أراد الكيد للإسلام والمسلمين فحاولت كل فرقة مناصرة معتقدها بالأدلة والقرآن محفوظ فى الصدور منقول بالتواتر محفوظ من الزيادة والنقصان فاتجهت همته إلى السنة فاختلفوا الأحاديث الباطلة ونسبوا زوراً لرسول الله ﷺ ليروجوا بدعتهم ويقتنعوا الناس بباطلهم .
ولكن الله قيض لهذه الأمة علماء عظام وجهابذة كبار فدافعوا عن السنة وردوا عنها الكذب والزيف . قيل لابن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة قال :
: تعيش لها الجهابذة .

فهب علماء السنة لوضع القواعد التى على أساسها يقبل الحديث أو يرد وتكلموا عن الرجال ونقدوا الرويات وقد تكلم فى الرجال صغار الصحابة ثم تلاهم التابعون ولم يكن الضعف بينهم منتشراً ثم تبعهم تلاميذهم فحملوا ألوية هذا العلم وقعدوا له القواعد وصنفوا فيه الكتب حتى دونت أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً حتى قيل فى أحد علماء هذا الفن وهو الإمام الذهبى « شيخ الجرح والتعديل ورجل الرجال فى كل سبيل كأنما جمعت الأمة فى صعيد فنظرها ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها » (١)

(١) طبقات الشافعية الكبرى لتقى الدين السبكي ٩ / ١٠٠ ، ١٠١

فأصبحت لاتجد راويا إلا ولهم به دراية ولاحديثاً إلا ولهم به معرفة
فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

ج - مشروعية الجرح والتعديل

الأصل صيانة أعراض المسلمين من الخوض فيها سواء كانوا أحياءً
أو أمواتاً قال تعالى : ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ (١) ولكن الإمام
النووي (٢) والغزالي (٣) والقرافي (٤) وغيرهم من العلماء ذكروا أن غيبة
الرجل حياً وميتاً تباح لغرض شرعى لا يمكن الوصول إليه إلا بها وذكروا
لذلك ست حالات منها : جرح رواية الحديث قالوا : وهو جائز بالإجماع بل
واجب للحاجة .

قال بعض الصوفية لابن المبارك وقد سمعه يضعف بعض الرواة :
يا أبا عبد الرحمن تغتاب ؟ قال : اسكت إذا لم نبين فمن أين يعرف
الحق من الباطل (٥) .

وقال أحدهم للإمام أحمد : يا شيخ لاتغتب العلماء فقال له أحمد : ويحك
هذا نصيحة وليس بغيبة (٦) . والنصوص الواردة عن العلماء فى ذلك كثيرة
وقد دلت قواعد الشريعة على جواز الجرح والتعديل بل وجوبه للحاجة
والأدلة المؤيدة لذلك كثيرة فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن
جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ (٧) .

(١) الحجرات : ١٢ .

(٢) رياض الصالحين للنووي ص ٥٢٩ .

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي ٣ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٤) الفروق الفقهية للإمام القرافي ٤ / ٢٠٦ .

(٥) ترتيب المدارك للقاضى عياض ٣ / ٥ .

(٦) طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى ١ / ٢٤٨ .

(٧) الحجرات : ٦ .

ومن السنة فى الجرح قول النبى لرجل استأذن عليه « بئس أخو العشيرة
وبئس ابن العشيرة » (١) وحينما جاءت فاطمة بنت قيس إلى النبى ﷺ
وقالت له: إن أبا الجهم ومعاوية خطبانى فقال : أما معاوية فصعلوك لا مال
له وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه « (٢)

ومن الأدلة المجيزة للتعديل قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ
الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (٣)
ومن السنة قول النبى يوم مات النجاشى : « مات اليوم رجل صالح » (٤)
وقول النبى فى خالد بن الوليد : « نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن
الوليد سيف من سيوف الله سلّه الله على الكفار والمنافقين » (٥)

فهذه الأدلة وغيرها كثير تبين بوضوح أن الخوض فى أعراض رواة
الحديث بما يوجب ضعفهم لا يعد من قبيل الغيبة المحرمة بل من قبيل
النصيحة المشروعة .

قال الإمام مسلم : وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث

(١) البخارى كتاب الأدب باب لم يكن النبى فاحشاً ولا متفحشاً ، مسلم كتاب البر والصلة
والآداب باب مداراة من يتقى فحشه ٤ / ٢٠٠٢ رقم ٢٥٩١ .

(٢) مسلم كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثاً لانفقة لها ٢ / ١١١٤ رقم ١٤٨٠ والترمذى
كتاب النكاح باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ٢ / ٣٧٢ رقم ١١٣٨ وقال :
هذا حديث صحيح .

(٣) التوبة : ١٠٠ .

(٤) البخارى كتاب المناقب باب موت النجاشى ومسلم كتاب الجنائز باب فى التكبير على
الجنزة ٢ / ٦٥٧ رقم ٩٥٢ .

(٥) الترمذى كتاب المناقب باب مناقب خالد بن الوليد ٥ / ٤٥٦ رقم ٣٨٧٢ وقال : حديث
حسن غريب بدون الجملة الأخيرة ، أحمد فى مسنده بتحقيق أحمد شاكر ١ / ١٨٤ رقم
٤٢ وقال : إسناده صحيح ، الهيثمى فى مجمع الزوائد ٩ / ٣٤٨ وقال : رواه أحمد
والطبرانى ورجالهما ثقات .

وناقلى الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار فى أمر الدين إنما تأتى بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى أو ترغيب أو ترهيب فإذا كان الراوى لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين مافيه لغيره ممن جهل معرفته كان أثماً يفعل ذلك غاشاً لعوام المسلمين (١) .

وقال الإمام النووى : اعلم أن جرح الرواة جائر بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة وليس هو من الغيبة المحرمة بل من النصيحة لله تعالى ورسوله والمسلمين ولم يزل فضلاء الأمة وأخبارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك (٢) .

وقال العز بن عبد السلام : القدر فى الرواة واجب لما فيه من إثبات الشرع ولما على الناس فى ترك ذلك من الضرر فى التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام (٣) .

د - أهمية هذا العلم وخطورته

يعد علم الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث وأعظمها شأنًا وأبعدها أثراً إذ به يتميز الصحيح من السقيم والمقبول من المردود وهو ميزان رجال الرواية به تعرف قيمة الراوى فتقبل أحاديثه أو ترفض . ومن هنا اعتنى به علماء الحديث كل العناية وبذلوا فيه أقصى جهد تصنيفاً وتطبيقاً وانعقد الاجماع على مشروعيته لشدة الحاجة إليه .

(١) صحيح مسلم ١ / ٢٨ .

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووى ١ / ١٢٤ .

(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى ص ٧٣ .

والكلام فى الرواة جرحاً وتعديلاً علم صعب عسر ومزلق جد خطير ولا يكمل للكلام فيه إلا القليل من العلماء ولذلك قال ابن دقيق العيد :
أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من
الناس : المحدثون والحكام (١) .

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشامى تعليقا على كلام ابن
دقيق : وليس الحكام والمحدثون سواء فإن الحكام أعذر لأنهم لا يحكمون إلا
بالبينة المعتبرة وغيرهم يعتمد مجرد النقل (٢) . وهو تعليق حسن مفيد .
وقال الإمام السخاوى : فالجرح والتعديل خطر لأنك إن عدلت بغير تثبت
كنت كالمثبت حكماً ليس بثابت فيُخشى عليك أن تدخل فى زمرة من روى
حديثاً وهو يظن أنه كذب وإن جرّحت بغير تحرُّز أقدمت على الطعن فى
مسلم برئ من ذلك ووسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره ابداً فالجرح خطر
أى خطر فإن فيه مع حق الله تعالى ورسوله ﷺ حق آدمى (٣) .
ولهذا قلّ عدد النقاد الذين تكلموا فى الرواة جرحاً وتعديلاً نظراً لخطورة
الأمر ووعورته وصعوبة الشروط فى المزكين والمجرحين .

(١) الاقتراح فى بيان الاصطلاح لابن دقيق . العيد ص ٣٣٤ .

(٢) عقود الجمان فى مناقب أبى حنيفة النعمان للصالحى ص ٤٠٥ .

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوى ٢ / ٢٦٥ .

المبحث الثانى

المتكلمون فى الرجال
أقسامهم وطبقاتهم

أولاً : أقسام المتكلمين فى الرجال

تكلم فى الرجال جرحاً وتعديلاً جماعة من العلماء وصفهم الإمام السخاوى بأنهم :خلق من نجوم الهدى ومصابيح الظلم المستضاء بهم فى دفع الردى لايتهياً حصرهم فى زمن الصحابة رضى الله عنهم وهلم جرا (١) فبينوا أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً ولم يحابوا فى ذلك أحداً .
ووضعوا لذلك القواعد والأسس والتى بنوا على أساسها كلامهم فى الرجال ولكنهم تفاوتوا فى تطبيق هذه القواعد .
تشدداً أو تساهلاً ولذلك قسم الإمام الذهبى من تكلم فى الرجال إلى ثلاثة أقسام :

- أ - فقسم تكلموا فى أكثر الرواة كابن معين وأبى حاتم .
 - ب - وقسم تكلموا فى كثير من الرواة كمالك بن أنس وشعبة بن الحجاج
 - ج - وقسم تكلموا فى الرجل بعد الرجل كسفيان بن عيينة والشافعى .
- ثم قسم الإمام الذهبى هؤلاء جميعاً إلى ثلاثة أقسام :
- ١ - فقسم منهم متعنت فى التوثيق متنبت فى التعديل فهو حاد النفس فى الجرح فيغمر الراوى بالغلطتين والثلاث ويجرحه بأدنى جرح ويُلين بذلك حديثه فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهو الذى قالوا فيه . لايقبل تجريحه إلا مفسراً يعنى لايكفى أن يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف ولم

(١) الإعلان بالتوبيخ ص ١٩٨ .

يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه فمثل هذا يختلف فى تصحيح حديثه وتضعيفه وهو إلى الحسن أقرب (١) ،

قال الإمام اللكنوى : فمثل هذا الجرح توثيقه معتبر وجرحه لايعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر (٢) .

ثم قال الإمام الذهبى : وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون (٣) . وزاد الإمام اللكنوى : النسائي وابن القطان ويحيى القطان وابن حبان ثم قال : وغيرهم فإنهم معروفون بالاسراف فى الجرح والتعنت فيه فليثبت العاقل فى الرواة الذين تفردوا بجرحهم وليتفكر فيه (٤) . وعدّ الامام الذهبى فى الموقظة فى المتعنتين ابن خراش (٥) .

وأمثال هؤلاء الرواة الذين طعن هؤلاء المتشددون فيهم يختلف فى تصحيح حديثهم أو تضعيفه ومن ثم قال الذهبى وهو من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال (٦) : لم يجتمع اثنان - أى من طبقة واحدة - من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة (٧) . ومعنى كلام الذهبى : أنه لم يقع الاتفاق من العلماء على توثيق ضعيف بل إذا وثقه بعضهم ضعفه غيره كما لم يقع الاتفاق من العلماء على تضعيف ثقة فإذا ضعفه بعضهم وثقه غيره فلم يتفقوا على خلاف الواقع فى جرح راو أو

(١) الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل للكنوى الهنذى ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٢) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبى ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٣) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبى ص ١٧٢ .

(٤) الرفع والتكميل ص ٢٧٥ .

(٥) الموقظة فى مصطلح الحديث للذهبى ص ٨٢ .

(٦) نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر لابن حجر ص ٦٩ .

(٧) الموقظة للذهبى ص ٨٤ .

تعديله ولفظ « اثنان » فى كلامه المراد به : الجميع كقولهم : « هذا أمر لا يختلف فيه اثنان » أى يتفق عليه الجميع ولاينازع فيه أحد (١) ولهذا كان مذهب النسائى : أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه (٢) .

وقال على القارى معلقاً على كلام النسائى : الجميع أى الأكثر (٣) قال السخاوى : يعنى أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط .

فمن الأولى : شعبة والثورى وشعبة أشدهما .
ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدى ويحيى أشدهما .
ومن الثالثة : ابن معين وأحمد وابن معين أشدهما .
ومن الرابعة : أبو حاتم والبخارى وأبو حاتم أشدهما .
قال النسائى : لا يترك الرجل عندى حتى يجتمع الجميع على تركه فأما إذا وثقه ابن مهدى وضعفه القطان مثلاً فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله فى النقد (٤) انتهى ما حققه شيخنا (٥) .
٢ - القسم الثانى : المتساهلون المتسامحون كأبى عيسى الترمذى وأبى عبد الله الحاكم وأبى بكر البيهقى (٦) .

قال السخاوى وكابن حزم فإنه قال فى كل من الترمذى صاحب الجامع

(١) عبد الفتاح أبو غدة فى تعليقه على فصل السخاوى المتكلمون فى الرجال ص ١٤٣ .

(٢) المتكلمون فى الرجال للسخاوى ص ١٤٤ .

(٣) شرح شرح النخبة لعلى القارى ص ١٤٠ .

(٤) الإعلان بالتوبيخ للسخاوى ص ٢٠٤ .

(٥) يعنى الحافظ ابن حجر العسقلانى .

(٦) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبي ص ١٧٢ .

وأبى القاسم البغوى وإسماعيل بن محمد الصفار وأبى العباس الاصم وغيرهم من المشهورين إنه مجهول (١) .

قال السخاوى أيضاً : ولوجود التشديد ومقابله - أى التسامح - نشأ التوقف فى أشياء من الطرفين بل ربما ردّ كلام كل من المعدل والمجرح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل أو لتحامله (٢) .

٣ - القسم الثالث : قسم معتدل منصف قبل العلماء أقوالهم وارتضوها فلا يضعفون إلا بجارح ولا يعدلون إلا بمعرفة وعد العلماء من هذا القسم : أحمد بن حنبل والبخارى وأبو زرعة الرازى وابن عدى والدارقطنى .

ثانياً : طبقات المتكلمين فى الرجال :

بدأ الكلام فى الرجال جماعة من الصحابة كعمر وعلى وابن عباس وعائشة وغيرهم ولكن ذلك كان قليلاً جداً ومعظمه منصرف إلى الضبط ثم تبعهم جماعة من التابعين كالشعبى وابن سيرين فتكلموا فى الرجال جرحاً وتعديلاً ولكن كلامهم كان قليلاً بالنسبة لمن بعدهم لقلة الضعف فى عصرهم إذ أكثر المحدثين صحابة عدول وغير الصحابة من التابعين أكثرهم ثقات وصادقون يعون مايروون وهم كبار التابعين فلا يكاد يوجد فى القرن الأول الذى انقرض فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور والمختار الكذاب وعاصم بن ضمرة (٣) .

فلما دخل القرن الثانى ظهر فى أوائله من أوساط التابعين جماعة من

(١) الاعلان بالتوبيخ ص ٢٠٥ .

(٢) فتح المغيث باختصار ٣ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ الإعلان بالتوبيخ ص ٢٠٥ .

(٣) راجع ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

الضعفاء وكان سبب ضعفهم غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث فلما كان عند آخر عصر التابعين تكلم فى التوثيق والتجريح طائفة من الأئمة كأبى حنيفة والأعمش وشعبة والأوزاعى والثورى وغيرهم ثم تتابع ظهور الأئمة النقاد بتتابع القرون فكلما كثر الكذب كلما كثر عدد المتكلمين فى الرجال وقد ذكر ابن عدى فى مقدمة كتابه الكامل فى الضعفاء جماعة ممن تكلم فى الجرح والتعديل فقال : ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة والتابعين وتابعى التابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا - توفى ابن عدى سنة ٣٦٥ هـ .

ثم تكلم أبو عبد الله الحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ هـ عن المعدلين والمجرحين فقسمهم عشر طبقات ذكر فى كل عصر منهم أربعة ذكر فى الطبقة الأولى من الصحابة أبا بكر وعمر وعلى وزيد بن ثابت قال : فإنهم قد جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقمها وقد بلغ عدد من ذكرهم أربعين رجلاً (١) . ثم ألف الإمام الذهبى إمام هذا الفن رسالته الماتعة : « ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل » وذكر فيها أسماء كل من صبر منه جرح أو تعديل - وإن كان قد فاته البعض وظنى أنه لم يقصد الاستقصاء والحصر - سواء كان ذلك كلياً عاماً فى جميع الرواة أو كثيراً منهم أو جزئياً فى أفراد أو فرد واحد منهم قال الذهبى فيها :

« فنشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم فى الرجال قبل قوله ورجع إلى نقده ونسوق من يسر الله تعالى منهم على الطبقات والأزمنة (٢) .

ثم رتب الذهبى المتكلمين فى الرواة على ثنتين وعشرين طبقة ذكر فى كل

(١) معرفة علوم الحديث ص ٥٢ .

(٢) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٧٥ .

طبقة أشهر المتكلمين فيها ابتداءً بالصحابة وحتى طبقة شيوخه وقد بلغ عددهم عنده إلى زمنه ٧١٥ رجلاً .

وقد توفى الذهبى سنة ٧٤٨هـ والعدد الذى ذكره غير قليل . وكان الإمام الذهبى قد ترجم فى كتابه تذكرة الحفاظ لـ ١١٧٦ حافظاً دون شيوخه الذين ترجمهم بكلمات فى آخر كتابه وقد بلغ عددهم ٣٦ شيخاً فجملة ما عنده ١٢١٢ رجلاً من الحفاظ ولاشك أن النقدة المتكلمين فى الرجال أقل عدداً من الحفاظ .

ثم تكلم تلميذه تقى الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ فى مقدمة كتابه طبقات الشافعية الكبرى عن حفاظ هذه الشريعة فبدأ بسيدنا أبى بكر الصديق وانتهى بالحافظ العلانى المتوفى سنة ٧٦١هـ وقد بلغ عدد من ذكرهم من الحفاظ ٢١٢ حافظاً فقط (١) ولاشك أنه ذكر هذا العدد على سبيل التمثيل لا الحصر .

ثم جاء الإمام السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢هـ فوضع فصلاً فى كتابه « الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ » ذكر فيه أسماء جماعة كبيرة من العلماء الذين تكلموا فى الرجال من القرن الأول إلى القرن التاسع وجاء عددهم عنده ٢١٠ رجلاً مع زيادته فيه ٣٠ رجلاً على من وقف عنده الذهبى (٢) . والفرق بين كلام الذهبى وكلام السخاوى أن الذهبى جمع واستقصى تقريباً والسخاوى لخص وانتقى من عرف عنه الجرح والتعديل بوفرة أو بتأليف فيه فكان صنيع الذهبى أشمل وأجمع وصنيع السخاوى أقعد وأنفع .

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١ / ٣١٤ - ٣١٨ .

(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ١٩٨ - ٢٠٤ .

كما ذكر السخاوى جل هذا الفصل فى فتح المغيث ٢ / ٢٦٦ - ٢٧٠ .

المبحث الثالث

شروط الجارح والمعدل

شروط الجارح والمعدل

الجرح والتعديل أمر صعب ومهمة شاقة ويتطلب صفاتاً معينة وشروطاً دقيقة متى استكملها الشخص تأهل بمقتضاها للكلام فى الرجال جرحاً وتعديلاً وإذا خاض لجة هذا البحر دون أن يستكمل هذه الصفات كان إفساداً أكثر من إصلاحه وضر نفسه وغيره قال المعلمى اليمانى :

ليس نقد الرواة بالأمر الهين فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب والموقعة فى الخطأ والغلط ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوى متى ولد ؟ وبأى بلد ؟ وكيف هو فى الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ ؟ ومتى شرع فى الطلب ؟ ومتى سمع ؟ وكيف سمع ؟ ومع من سمع ؟ وكيف كتابه ؟ ثم يعرف الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعادتهم فى التحديث ثم يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوى ويعتبرها بها إلى غير ذلك مما يطول شرحه ويكون مع ذلك متيقظاً مرهف الفهم دقيق الفطنة مالكاً لنفسه لا يستميله الهوى ولا يستقره الغضب ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفى النظر ويبلغ المقر ثم يحسن التطبيق فى حكمه فلا يجاوز ولا يقصر وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ (١) .

ونستطيع أن نستخلص من أقوال العلماء أن أهم شروط الجارح والمعدل هى :

(١) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم فى المقدمة ١ / ب ، ج

١ - [العلم والتقوى والورع والصدق]

وهذه أخلاق لازمة للعلماء عموماً وللمجرحين والمعدلين على وجه الخصوص .

قال الذهبي : الكلام فى الرجال لايجوز إلالتام المعرفة تام الورع (١) .
وقال أيضاً : الكلام فى الرواة يحتاج إلى ورع تام وبراءة من الهوى
والميل وخبرة كاملة بالحديث وعلمه ورجاله .
وقال الذهبي أيضاً : حق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل
أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ولأسبيل إلى أن يصير
العارف - الذى يزكى نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب
والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى
والدين المتين والإنصاف والتردد إلى العلماء والإتقان وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها .. ولو سودت وجهك بالمداد
فإن أنست من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً وإلا فلا تفعل وإن غلب
عليك الهوى والعصبية لرأى ولذهب فبالله لا تتعب وإن عرفت أنك مخطئ
مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك (٢) .

وقال ابن حجر : تقبل التزكية من عارف بأسبابها لامن غير عارف
وينبغى أن لايقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ (٣) .

قال الدكتور عصام البشير (٤) : ففى هذا دلالة على أن من لم يؤنس فيه
صفة العدل والصدق والديانة لا يكون أهلاً للخوض فى الرجال تجريحاً

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٦ .

(٢) نزهة النظر ص ٧٠ ، ٧٢ .

(٣) لقط الدرر بشرح نخبة الفكر ص ١٣٥ .

(٤) أصول منهج النقد عند أهل الحديث للدكتور عصام البشير ص ٢٠ .

وتعديلاً ولهذا لما كان الأئمة قائمين بهذه الصفة حق القيام سلم لهم قولهم واستند إلى حكمهم ويدخل في معنى العلم : العلم بالأحكام الشرعية : قال السبكي : ومما ينبغي أن يتفقد أيضاً : حاله في العلم بالأحكام الشرعية قرب جاهل ظن الحلال حراماً فجرح به ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال (١) .

٢ - [مجانبية الهوى والعصبية والغرض الفاسد]

بحيث يكون الجرح والمعدل عادلاً عند الكلام على مخالفته في العقيدة أو المذهب .

وفي فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت « قال : « لا بد للمزكي من أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل وأن يكون منصفاً ناصحاً لأن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فإنه لا اعتداد بقول المتعصب » (٢) .

قال ابن حجر عند تحذيره من التساهل في الجرح والتعديل « والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثيراً قديماً وحديثاً ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك (٣) . وقال السبكي : الجرح لا يقبل منه الجرح وإن فسره إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقعية في الذي جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء (٤) .

وقال الرافعي : ينبغي أن يكون المزكون براء من الشحناء والعصبية في

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص ٥٣ .

(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢ / ١٥٤ .

(٣) شرح النخبة ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٤) قاعدة في الجرح والتعديل ص ٣٠ .

المذهب خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق وقد وقع هذا لكثير من الأئمة جرحوا بناءً على معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب (١) .

٣ - [المعرفة بأسباب الجرح والتعديل .]

ربما فعل الراوى أمراً ظنه العالم جرحاً فردّ به روايته وأسقط عدالته وضعف حديثه ومثله لا يستحق أن يضعف به ولذا كان شرطاً للعالم أن يعرف أسباب الجرح والتعديل التي يعتد بها العلماء قال ابن حجر : إن صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به (٢) .

وقال : تقبل التزكية من عارف بأسبابها لامن غير عارف (٣) .
وقال البدر بن جماعة : من لا يكون عالماً بالأسباب لا يقبل منه جرح ولا تعديل لا بالإطلاق ولا بالتقييد (٤) .

ولقد جرح بعض العلماء بعض الرواة فلما سئلوا عن سبب هذا الجرح ذكروا أشياء لا ينبغي أن يجرح بها .

وسياتى لهذا الأمر مزيد تفصيل عند الحديث عن القواعد .

٤ - [الخبرة بمدلولات الألفاظ وعادات الناس ولغات العرب]

فقد يكون للفظ معنى عرفياً يختلف باختلاف عرف الناس فيكون فى بعض الأزمنة مدحاً وفى بعضها ذماً وهذا أمر شديد لا يدركه إلا فقيه بالعلم ولقد فطن العلماء قديماً لهذا الأمر فنقل ابن حجر فى ترجمة عكرمة

(١) المرجع السابق ص ٢٥ .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٦٩ .

(٣) نزهة النظر ص ٦٦ .

(٤) الرفع والتكميل ص ٦٨ .

مولى ابن عباس عن الطبرى أنه قال : ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح
وما تسقط العدالة بالظن ويقول فلان لمولاه : يكمل السطر .

لا تكذب على وما أشبهه من القول الذى له وجوه وتصاريف ومعان غير
الذى وجهه إليه أهل الغباوة ومن لأعلم له بتصاريف كلام العرب (١)
وقد علق الشيخ ظفر التهانوى على هذا النقل قائلاً : فلا بد لفهم كلام
الجارحين من الوقوف على تصاريف كلام العرب (٢) .

ومن هذا الباب ما ذكره ابن حجر فى ترجمة زيد بن وهب الجهنى قال :
وشذ يعقوب الفسوى فقال : فى حديثه خلل كثير ثم ساق من روايته قول
عمر - فى حديثه - يا حذيفة بالله أنا من المنافقين ؟ قال الفسوى : وهذا
محال (٣) .

قال ابن حجر : هذا تعنت زائد وما يمثّل هذا تضعف الأثبات ولا ترد
الأحاديث الصحيحة فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر
فلا يلتفت إلى هذه الوسوس الفاسدة فى تضعيف الثقات (٤) .

(١) هدى السارى مقدمة فتح البارى لابن حجر ص ٤٥١ .

(٢) قواعد فى علوم الحديث للتهانوى ص ٣٩٧ .

(٣) وقد تابع الفسوى ابن حزم فى نفي هذا الخبر المحلى ١١ / ٣٢١ وقد ردّ عليهما ابن
حجر .

(٤) هدى السارى ص ٤٢٤ .

٥ - المعرفة بالاصطلاحات الخاصة بالأئمة :

فمن لا يعرف هذه الاصطلاحات قد يظن مالميس بجرح جرحاً ومالميس بتعديل تعديلاً ولهذا كان من الضروري اللزم ، معرفة مقصود الأئمة بألفاظهم .

فقد يظن أن قول ابن معين في الراوى ليس بشئ تجريح قوى رغم أن ابن معين يطلق ذلك على الراوى إذا كان قليل الحديث ولا يقصد بذلك جرحه .

قال ابن حجر في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصرى : قال ابن معين ليس بشئ ثم قال ابن حجر : احتج به الجماعة وذكر ابن القطان الفاسى أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشئ يعنى أن أحاديثه قليلة جداً (١) .

وكذلك إذا قال ابن معين في الراوى لا بأس به أو ليس به بأس فإنما يعنى أنه ثقة .

قال ابن أبى خيثمة : قلت ليحيى بن معين إنك تقول : فلان ليس به بأس وفلان ضعيف ؟ قال : إذا قلت لك : ليس به بأس فتثقة وإذا قلت لك : ضعيف فهو ليس بثقة ولا تكتب حديثه (٢) ،

وإذا قال البخارى في الراوى فيه نظر فإن ذلك يدل على أنه متهم عنده وغيره لا يستخدم هذا اللفظ في ذلك .

قال الذهبى في ترجمة عبد الله بن داود الواسطى : قال البخارى : فيه نظر ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً (٣) .

(١) هدى السارى ص ٤٤١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٤ لسان الميزان ١ / ١٠٧ .

(٣) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٤ .

وقال الذهبي : قال البخاري : إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم
واه (١) وقال الحافظ العراقي : فلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه هاتان
العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه (٢) وقال الذهبي أيضاً في
ترجمة عثمان بن فائد القرشي : قال البخاري في حديثه نظر وقل أن يكون
عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم (٣) .

ولاشك أن هذا باب وعبر. ومسلك صعب والاهتمام به واجب لأن التعميم
فيه غالباً ما يكون منقوضاً والأمر يحتاج إلى تأن وروية ودراسة واستقصاء .

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٤١ .

(٢) فتح المغيـث للعراقي ٢ / ١١ .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٥١ ، ٥٢ .

المبحث الرابع

قواعد هامة متعلقة
بالجرح والتعديل

القاعدة الأولى : [عدم قبول الجرح فيمن ثبتت عدالته]

هناك جماعة من العلماء ثبتت عدالتهم وكثر مادحوهم وقبلت أحاديثهم واجتمع الناس عليهم فكانت رتبتهم أرفع من أن يسئل عنهم العلماء نظراً لشهرة عدالتهم واستفاضة إمامتهم وأمثلة ذلك كثيرة :

سئل يحيى بن معين عن عبيدة السلماني فقال ثقة لا يسئل عنه (١) وسئل عن مسروق فقال : ثقة لا يسئل عنه (٢) .

وقال في الربيع بن خثيم : لا يسئل عن مثله (٣) .

وقال أبو حاتم في جعفر الصادق : ثقة لا يسئل عن مثله (٤) .

وقال الخطيب في سفيان الثوري : كان إماماً من أئمة المسلمين وعلماء من أعلام الدين مجمعاً على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته مع الإتيان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد (٥) .

٨ - ولا سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه قال : مثل إسحاق يسئل عنه إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين (٦) .

ولا سئل ابن معين عن أبي عبيد قال : مثلي يسئل عنه ؟ هو يسئل عن الناس (٧) .

ولذلك انتبه العلماء قديماً لهذا الأمر وحذروا من الوقوع في هذا الخطأ ورفضوا الجرح في الأئمة الكبار وعدوا ذلك من سقطات الجراح وعيوبه .

(١) الجرح والتعديل ٦ / ٩١ .

(٢) الجرح والتعديل ٨ / ٣٩٦ .

(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ٥٧ .

(٤) تذكرة الحفاظ ١ / ١٦٦ .

(٥) تهذيب التهذيب ٣ / ٤٠٠ وتهذيب التهذيب ٥ / ٦٣٨ .

(٦ ، ٧) الكفاية ص ١٤٨ .

قال الإمام محمد بن نصر المروزي : كل رجل ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجريح أحد حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه (١)
وقال الإمام ابن جرير الطبري : لو كان كل من ادّعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادّعى عليه وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم أحد إلا وقد نسبته قوم إلى ما يرغب به عنه ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن (٢) .

وقال ابن عبد البر : الصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه ببينة عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراعته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة وسلامته من ذلك كله فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر . ثم قال :

إن السلف - رضى الله عنهم - قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير منه في حال الغضب ومنه ما حمل عليه الجسد ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم القول فيه ما قال القائل فيه وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهاداً ولا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان وحجة توجبه (٣) .

ثم أورد كلام بعض الأئمة الأعلام في بعض (٤)

(١) التمهيد لابن عبد البر ٢ / ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) هدي الساري ص ٤٤٩ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص ٤٣٦ .

(٤) السابق ص ٤٣٦ - ٤٤٩ .

ومنه كلام بعض الصحابة فى بعض ثم قال :

فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم فى بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم بعضهم فى بعض فإن فعل ذلك ضل ضلالاً بعيداً وخسر خسراناً ثم قال : قف عندما شرطناه فى أن لايقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاوت وكان خيره غالباً وشره أقل من عمله فهذا لايقبل فيه قول قائل لابرهان له به وهذا هو الحق الذى لا يصح غيره إن شاء الله (١) .

وقال التاج السبكي : الصواب عندنا أن من تثبت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه ونذر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبى أو غيره فإننا لانتلفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا بتقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ مامن إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون (٢) .

وقال أيضاً : الجارح لايقبل منه الجرح وإن فسرته فى حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقعية فى الذى جرحه من تعصب مذهبى أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أو غير ذلك (٣) .

(١) السابق ص ٤٤٩ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٢ / ٦ ، ٧ .

(٣) قاعدة فى الجرح والتعديل ص ٣٠ .

فحاصل هذه القاعدة أن من ثبتت عدالته بيقين وكثر مادحوه فإنه لا يلتفت إلى من جرحه خاصة إذا كان الجرح غير مفسر أو كانت هناك أمانة دالة على عدم براءة هذا الجارح كتعصب لمذهب أو منافسة لدنيا أو هوى غالب أو نحو ذلك والكمال لله وحده .

وقال الحافظ ابن حجر : إن كان الجرح غير مفسر فإنه لا يقدح فيمن ثبتت عدالته (١) .

(١) نزهة النظر ص ٦٩ .

القاعدة الثانية : [وجوب صيانة أعراض المسلمين]

الأصل المفهوم من قواعد الشرع صيانة الأعراض بتحريم الخوض فيها وأن الكلام فى الرواة إنما أجيّز للضرورة ولمصلحة الشريعة فمن لم تكن له رواية ولم تكن هناك مصلحة شرعية من ذكر عيوبه ونقائصه حرمت غيبته للأدلة القاضية بتحريم الخوض فى أعراض المسلمين .

قال الحافظ السخاوى : قد شغف جماعة من المتأخرين ... بذكر المعائب ولو لم يكن المعائب من أهل الرواية وذلك غيبة محضة ولذا تعقب ابن دقيق العيد ابن السمعانى فى ذكره بعض الشعراء وقدح فيه بقوله : إذا لم يضطر إلى القدح فيه للرواية لم يجز .

ونحوه قول ابن المرباط : قد دونت الأخبار ومابقى للتجريح فائدة . ثم أشار السخاوى إلى أن هذا القول لا يحمل على عموم بل يجوز الكلام فى الرجال إذا كان نصيحة مبنية على غرض شرعى (١) . وقد عاب عليه السيوطى تجريحه لمن ليست لهم رواية وقال : إن كثيراً ممن جرحهم لارواية لهم فالواجب فيهم شرعاً أن يسكت عن جرحهم ويهمله (٢) .

وإذا كان الجرح قد أجيّز للضرورة فهو بمثابة الميتة للمضطر فلا تجوز المبالغة فى جرح الراوى ولا ذكر ما لا تعلق له بالرواية قال الإمام القرافى بعد أن بين الأمور التى تجوز الغيبة : الزيادة على العيوب المخلة بما استُشرت فيه حرام بل تقتصر على عيب

(١) فتح المغيث ٣ / ٢٧١ .

(٢) الرفع والتكميل ص ٦٥ .

ماعين لك السائل (١) . ثم قال : والتفكه بأعراض المسلمين حرام والاصل فيها العصمة (٢) . حتى قال : واشتراط أيضاً فى هذا القسم . الاقتصار على القوادح المخلة بالشهادة أو الرواية فلا يقول : هو ابن زنا ولا أبوه لاعتن أمه إلى غير ذلك من المؤلمات التى لاتعلق لها بالشهادة والرواية (٣) وقال السخاوى : إذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة أو بأدنى تصريح لاتجوز له الزيادة على ذلك فالأمر المرخص فيها للحاجة لايرتقى فيها إلى زائد على ما يحصل الغرض (٤) .

وقال السخاوى أيضاً : لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد . فقد قال العز بن عبد السلام فى قواعده : إنه لايجوز للشاهد أن يجرح بذنيتين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما فإن القدر إنما يجوز للضرورة فليقدر بقدرها ووافق عليه العراقى وهو ظاهر (٥) .

وحاصل هذه القاعدة أن أعراض المسلمين محرمة وأنه لايجوز الخوض فيها إلا للضرورة وعند الضرورة لا يجوز الاكثار من ذكر العيوب والنقائص بل يجب الاكتفاء بما تسقط به العدالة وذلك كإباحة الميتة للمضطر فإنه لا يجوز تناول شئ منها إلا بقدر الضرورة .

(١) الفروق ٤ / ٢٠٥ .

(٢) الفروق ٤ / ٢٠٦ .

(٣) الفروق ٤ / ٢٠٦ .

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٨٥ .

(٥) فتح المغيث ٣ / ٢٧٢ .

القاعدة الثالثة : [وجوب نقل أقوال المجرحين والمعدلين]

لاريب أن كل إنسان عنده حق وباطل وفيه خير وشر فيذكر وينسى ويعلم ويجهل فلكل بشر أخطاؤه ولكل عالم هفواته قال سعيد بن المسيب : ليس من شريف ولا عالم ولا ذى فضل - يعنى غير الأنبياء - إلا وفيه عيب ولكن من الناس من لا ينبغي أن تذكر عيوبه فمن كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله (١) .

وقال عبد الله بن المبارك : إذا غلبت محاسن الرجل - على المساوى - لم تذكر المساوى وإذا غلبت المساوى على المحاسن لم تذكر المحاسن (٢) .
وقال الشعبي : كانت العرب تقول : إذا كانت محاسن الرجل تغلب مساوئه فذلكم الرجل الكامل وإذا كانا متقاربين فذلكم المتماسك وإذا كانت المساوى أكثر من المحاسن فذلكم المتهتك (٣) .
وقال الشافعى : إذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح (٤) .

ومن هذه النقول وغيرها كثير قعد العلماء قاعدة هامة وهى : وجوب ذكر أقوال المعدلين بجوار أقوال المجرحين عند تساويهما وإغفال أقوال المجرحين فى حق من كثرت طاعاته وكثر مآدحوه وقلّ ذاموه وعابوا على من اكتفى فى حق بعض الرواة بذكر المساوى دون المحامد .

قال الذهبى فى ترجمة أبان بن يزيد العطار : قد أورده أيضاً العلامة ابن

(١) الاعلان بالتوبيخ ص ٨٨ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٦ .

(٣) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب ٢ / ٢٦٠ .

(٤) الكفاية فى علم الرواية للخطيب ص ٧٩ .

الجوزى فى الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه وهذا من عيوب كتابه :
يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق (١) وقال فى ترجمة عبد الملك بن عمير
اللقى : وأما ابن الجوزى فذكره فحكى الجرح وما ذكر التوثيق (٢) .
وقال الشيخ ظفر أحمد التهانوى : الاقتصار على ذكر التضعيف
والسكوت عن التوثيق عيب شديد وكذا بالعكس إلا أن يكون ممن ثبتت
عدالته وأذعن الأمة لإمامته (٣) .

وقال الشيخ عبد الحى الكنوى : ومن عاداتهم السيئة : أنهم كلما ألفوا
سفرأ فى تراجم الفضلاء ملأوه بما يستنكف عنه النبلاء فذكروا فيه المعايير
والمثالب فى ترجمة من هو عندهم من المجروحين المقبوحين وإن كان جامعاً
للمفاخر والمناقب وهذا من أعظم المصائب تفسد به ظنون العوام وتسرى به
الأوهام فى الأعلام (٤) .

وما أحسن ما قال التابعى محمد بن سيرين : ظلم لأخيك أن تذكر منه
أسوأ ما تعلم وتكتم خيره (٥) .

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٩ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٦٦٠ .

(٣) قواعد فى علوم الحديث ص ٢٨١ .

(٤) الرفع والتكميل ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٥) صفوة الصفوة لابن الجوزى ٢ / ٢٤٥ ، البداية والنهاية لابن كثير ٩ / ٢٨٠ .

القاعدة الرابعة : [ليس كل جرح صدر من ناقد معتمداً مقبولاً]

يجب قبل اعتماد جرح الناقد في الراوى أن نتأكد من معرفته بمدلولات الألفاظ خاصة الألفاظ العرفية التى تختلف باختلاف عرف الناس وقد تكون فى بعض الأزمنة مدحاً وفى بعضها ذمّاً .

كما يجب تفقد حال الناقد فى العلم بالأحكام الشرعية لأنه ربما ظن الحلال المباح حراماً فجرح به .

ولهذه العلة اشترط العلماء عند جرح الثقة ببيان أسباب الجرح لينظر فيها هل تستوجب رد روايته والطعن فى عدالته أم أن فيها مبالغة ومجازفة وعدم وضع الأمور فى نصابها .

ولقد تبين للعلماء من خلال جرح النقاد للرواة أن الناقد قد يجرح بما لا ينبغى أن يجرح به .

ولذلك شرطوا بيان أسباب الجرح خاصة عند جرح الثقة فتأمل هذه القاعدة مع القاعدة الأولى يتضح لك الأمر بجلاء وهاهى أمثلة لجرح بعض النقاد للرواة بما لاينبغى أن يكون جرحاً .

قال السخاوى : مما ينبغى أن يتفقد : حاله فى العلم بالأحكام الشرعية فربّ جاهل ظن الحلال حراماً فجرح به ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال وقال الشافعى رحمه الله : حضرت بمصر رجلاً مزكياً يجرح رجلاً فسئل عن سببه وألح عليه فقال : رأيت يبول قائماً قيل : وما فى ذلك ؟ قال : يرد الريح من رشاشه على يده وثيابه فيصلى فيه . قيل : هل رأيت أصابه الرشاش وصلّى قبل أن يغسل ما أصابه ؟ قال : لا ولكن أراه سيفعل (١) .

(١) قاعدة فى الجرح والتعديل ص ٥٣ .

أبمثل هذا يجرح الرواة وتضعف الأحاديث ؟
 وشبيهه ذلك أنه قيل لشعبة بن الحجاج : لم تركت حديث فلان ؟ قال :
 رأيته يركض على بردون فتركته (١)
 ومن المعلوم أن هذا ليس بجرح موجب لتركه .
 ونحوه ما روى وهب بن جرير عن شعبة أنه قال : أتيت منزل المنهال ابن
 عمرو فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله
 قال وهب فقلت له : فهلا سألته عسى كان لا يعلم (٢) .
 قال السخاوى : قال شيخنا - أى ابن حجر - وهذا اعتراض صحيح فإن
 هذا لا يوجب قدحاً فى المنهال (٣) .
 ومن ذلك أيضاً : أنه سئل الحكم بن عتيبة لم لم تروعن زاذان ؟ فقال :
 كان كثير الكلام (٤) .
 قال السخاوى (٥) : ولعله استند إلى ما روى عنه عليه السلام أنه قال : « من كثر
 كلامه كثرت سقطه ومن كثرت سقطه كثرت ذنوبه ومن كثرت ذنوبه فالنار أولى
 به (٦) وهذا ليس بلازم ولا مطرود ولا بمثله تُردُّ أحاديث الرواة .
 وقد ذكر الإمام الخطيب البغدادي نماذج كثيرة من الجرح بما ليس

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٦٩ .

(٢) الكفاية ص ١٢ .

(٣) فتح المغيث ١ / ٣٢٩ .

(٤) الكفاية ص ١١٢ .

(٥) فتح المغيث ١ / ٣٣١ .

(٦) رواه الطبراني فى المعجم الصغير ٦ / ٣٢٨ ، أبو نعيم فى حلية الأولياء ٣ / ٧٤
 وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠ / ٣٠٢ فيه جماعة لم أعرفهم وقال الذهبى هو حديث
 ساقط .

بجارج فى كتابه القيم « الكفاية فى علم الرواية » باب ذكر بعض أخبار من استفسر فى الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة (١) .

والقاعدة فى هذه المسئلة قول ابن حجر : إن صدر الجرح من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به (٢) .

ومفاد هذه القاعدة أنه لابد لاعتماد الجرح أن يكون مفسراً وخاصة فيمن ثبتت عدالته حتى لا يجرح الراوى بغير جرح . فقد يصدر الجرح ويكون هناك مانع من قبوله ولهذه الحالة صور كثيرة ذكرنا منها الجرح بما ليس بجرح ونظراً لأهمية هذه القاعدة فسأذكر ثلاث صور أخرى للجرح غير المقبول وإذا أردت زيادة على ذلك فارجع إلى هدى السارى مقدمة فتح البارى لابن حجر الفصل التاسع : فى سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخارى تجد أمثلة كثيرة للجرح المردود (٣) .

الصورة الأولى : أن يكون الجرح صدر على سبيل المزاح والمباشطة فيرد ولا يقبل ومن أمثلة ذلك ما ذكره الإمام الذهبى فى ترجمة عفان بن مسلم الصفار قال : « قال جعفر بن محمد الصائغ : اجتمع عفان وعلى بن المدينى وأبو بكر بن أبى شيبة وأحمد بن حنبل فقال عفان : ثلاثة يضعفون فى ثلاثة : على فى حماد بن زيد وأحمد فى إبراهيم بن سعد وأبو بكر فى شريك فقال له على بن المدينى : وعفان فى شعبة .

قال الذهبى (٤) : هذا منهم على وجه المباشطة لأن هؤلاء من صفار من

(١) ميزان الاعتدال ١ / ١٣٧ .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٦٩ .

(٣) هدى السارى ص ٤٠٣ .

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٨٢ .

كتب عن المذكورين فقد ذكر عفان عند ابن المدينى مرة فقال : كيف أذكر رجلاً يشك فى حرف فيضرب على خمسة أسطر .

وقال فى موضع آخر بعد ذكر هذه الحكاية (١) : هذا على وجه المزاح والتعنت فإنهم أربعتهم كتبوا عن المذكورين وهم أحداث فغيرهم أثبت فى المذكورين منهم . وقال الحافظ ابن حجر بعد إيراد هذه الحكاية : قال عمر ابن أحمد الجهرى : وكل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعف ولكن قال هذا على وجه المزاح (٢) .

- ومثل ذلك ما حكاه أحمد بن حنبل قال : لقيت يوماً شجاع بن الوليد مع يحيى بن معين فقال له يحيى : يا كذاب فقال شجاع إن كنت كذاباً وإلا فهتك الله وقد أورد ابن حجر هذه القصة ثم أورد بعدها قول ابن معين فيه : ثقة ثم قال ابن حجر : فكأنه كأن مازحه فما احتمل المزاح (٣) .

الصورة الثانية : أن يكون الجرح فى نفسه مجروحاً فحينئذ لا يجوز قبول جرحه منفرداً ولا تعديله إلا إذا وافقه غيره .

قال ابن حبان : من المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح (٤) .
وسأذكر لك نماذج من الجرح المردود لهذا السبب .

قال الحافظ الذهبى فى ترجمة موسى بن إسماعيل المنقرى :
الحافظ الحجة أحد الأعلام : لم أذكر أبا سلمة للين فيه لكن لقول ابن خراش فيه : صدوق وتكلم الناس فيه .

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٣٨٠ .

(٢) تهذيب التهذيب ٥ / ٥٩٨ .

(٣) هدى السارى ص ٤٢٩ .

(٤) هدى السارى ٤٤٨ .

قال الذهبي : نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يارافضى (١)

وقال فى ترجمة أحمد بن عبدة الضبى : وثقه أبو حاتم والنسائى وقال
ابن خراش : تكلم الناس فيه فلم يصدق ابن خراش فى قوله هذا فالرجل
حجة (٢) .

وذكر الذهبي قول ابن خراش فى عدة مواضع من كتابه ميزان الاعتدال
ورد قوله (٣) .

وقال الحافظ ابن حجر عقب نقله تجريح ابن خراش لعمر بن سليم
الزرقى : ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه (٤) وقد كرر
ابن حجر فى هدى السارى عدم الاعتداد بجرح ابن خراش (٥) وكما رفض
العلماء الاعتداد بتجريح ابن خراش لأنه مجروح فقد رفضوا أيضاً الاعتداد
بتجريح أبى الفتح الأزدى لأنه متهم .

قال الذهبي فى ترجمة أبان بن إسحاق : قال أبو الفتح الأزدى متروك
قال الذهبي : لا يترك فقد وثقه أحمد والعجلي وأبو الفتح يُسرف فى الجرح
وله مصنف كبير إلى الغاية فى المجروحين جمع فأوعى وجرح خلقاً بنفسه لم
يسبقه أحد إلى التكلم منهم وهو متكلم فيه (٦) .

ونقل فى ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف قول الأزدى : ساقط ثم قال
: لا يلتفت إلى قول الأزدى فإن فى لسانه فى الجرح رهقاً (٧) .

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٠٠ .

(٢) ميزان الاعتدال ١ / ١١٨ .

(٣) انظر ميزان الاعتدال ٤ / ٢٠٩ ، ٤ / ٣٠٢ .

(٤) هدى السارى ص ٤٥٣ .

(٥) انظر هدى السارى ص ٤٢٧ ، ٤٦٩ .

(٦) ميزان الاعتدال ١ / ٤ .

(٧) ميزان الاعتدال ١ / ٦١ .

وقال ابن حجر فى ترجمة أحمد بن شبيب البصرى بعد ما نقل عن الأزدي فيه قوله : غير مرضى قال : لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضى (١) .

وقال ابن حجر أيضاً فى ترجمة خثيم بن عراك : شذ الأزدي فقال : منكر الحديث وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وأفرط فقال : لا تجوز الرواية عنه ومادري أن الأزدي ضعيف فكيف يقبل منه تضعيف الثقات (٢) .

وقد أكثر الحافظ ابن حجر فى هدى السارى من كشف شذوذ الأزدي وأنه ضعيف فلا يعتمد عليه فى تجريح الثقات (٣) .

وقال الكوثري : أبو الفتح الأزدي لا يكون مرضى المذهب والرأى عنده إلا من كان رافضياً مثله فى الرأى والمذهب (٤) .

فمثل ابن خراش والأزدي لا يقبل قولهما فى الرجال خاصة إذا خالفا أحد أئمة هذا الفن المعترين الثقات .

الصورة الثالثة : أن يكون الناقد متعنناً فى التجريح فيجرح الراوى بالغلطة والغلطتين ويرد لذلك حديثه .

أو يكون له تعنت خاص فى جرح أهل بعض البلاد أو أتباع بعض المذاهب فحينئذ ينقح الأمر فى ذلك الجرح (٥) .

(١) تهذيب التهذيب ١ / ٦٧ .

(٢) هدى السارى ٤٢٠ .

(٣) انظر هدى السارى ص ٤٠٩ ، ٤١٣ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٣٧ ، ٥٢ ، ٤٨٤ .

(٤) لمحات النظر فى سيرة الإمام زفر للكوثري ص ٢٨ .

(٥) الرفع والتكميل ص ٣٠٨ .

وهذه أمثلة دالة على ذلك

الحافظ إبراهيم الجوزجاني صاحب كتاب الضعفاء استقر قول أهل النقد فيه على أنه لا يقبل له قول في أهل الكوفة وذلك لأنه كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق وكان مذهبهم - في وقت - التحامل على سيدنا على رضي الله عنه وكان مذهب أهل الكوفة التشيع لعلي رضي الله عنه (١) . وقد صرح العلماء برد كلامه عند تجريحه لأهل الكوفة . قال ابن حجر : الجوزجاني لاعبرة بحطه على الكوفيين (٢) .

وقال أيضاً : وتعصب الجوزجاني على أصحاب على معروف (٣) . وعقب على طعن الجوزجاني في مصدع المعرقب فقال : والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف فلا يقدح فيه قوله (٤) . وقال : أما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة : إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه (٥) . ولقد أشار ابن حجر إلى هذا الأمر مرات عديدة في كتابيه تهذيب التهذيب وهدى السارى (٦) .

ويلحق الجوزجاني في ذلك ابن خراش وابن عقدة وقد بين ابن حجر سبب تعنت هؤلاء في الجرح فقال (٧) : وسبب تلك العداوة : الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبى

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٧٦ .

(٢) تهذيب التهذيب ١ / ١١٨ .

(٣) السابق .

(٤) تهذيب التهذيب ٨ / ١٨٦ .

(٥) هدى السارى ص ٤٦٩ .

(٦) راجع تهذيب التهذيب ٢ / ٦٠ ، ٣ / ٢٤٦ ، ٥ / ٧٣١ .

(٧) لسان الميزان ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طليقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبى نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية فهذا إذا عارض مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ممن ضعفه هو قبل التوثيق ويلتحق به : عبد الرحمن بن يوسف ابن خراش فإنه من غلاة الشيعة بل نسب إلى الرفض فيُتأني في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد ، وكذا كان ابن عقدة شيعياً فلا يستغرب منه أن يتعصب لأهل الرفض ولذا كانت المخالفة في العقائد أحد الأوجه الخمسة التي تدخل الآفة منها .

ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين - فكل هذا ينبغي أن يُتأني فيه ويتأمل .

القاعدة الخامسة : وجوب الإنصاف وعدم المحاباة .

من أهم السمات الظاهرة فى منهج أئمة الجرح والتعديل الإنصاف والاعتدال ولزوم الحق وعدم المحاباة وما ذكرناه مما يخالف هذه القاعدة فهو القليل النادر وإنما ذكرناه ليعرف ويحذر ولكن الأصل أن علماء الإسلام ونقاد الحديث كانوا على جانب كبير من الورع والخشية والحذر من رمى البراءة بالعيب أو محاباة الأقارب أو الأصحاب على حساب قواعد العلم فضربوا فى ذلك أروع الأمثلة وإليك هذه الأمثلة الدالة على ذلك :

١ - سئل على بن المدينى عن أبيه فقال : سلوا عنه غيرى فأعادوا فأطرق ثم رفع رأسه فقال : هو الدين : إنه ضعيف (١) .

٢ - كان وكيع بن الجراح لكون والده على بيت المال لا يروى عنه منفرداً بل يقرن معه آخر (٢) .

٣ - قال أبو داود : ابنى عبد الله كذاب (٣) .

٤ - قال الذهبى فى ولده أبى هريرة : إنه حفظ القرآن ثم تشاغل عنه حتى نسيه (٤) .

٥ - وقال زيد بن أبى أنيسة : لا تأخذوا عن أخى (٥) .

٦ - قال الشافعى : يقولون : يحابى فلو حابينا لحابينا الزهرى وإرسال الزهرى ليس بشئ (٦) .

٧ - سئل جرير بن عبد الحميد الضبى عن أخيه أنس فقال : لا يكتب عنه فإنه يكذب فى كلام الناس (٧) .

(١) (٢ ، ٣ ، ٤) الاعلان بالتوبيخ ص ٦٨ .

(٥) مقدمة صحيح مسلم ص ٢٧ .

(٦) الرسالة للشافعى ص ٤٦٩ .

(٧) لسان الميزان ١ / ٥٩١ .

- ٨ - قال شعبة بن الحجاج : لو حابيت أحداً لحابيت هشام بن حسان
كان ختنى ولم يكن يحفظ (١) .
- ٩ - قال عبد الرحمن بن مهدي : اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا : اجعل
بيننا وبينك حكماً فقال : قد رضيت بالأحول يعنى يحيى بن سعيد القطان
فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه فقضى على شعبة - وهو شيخه
ومنه تعلم وبه تخرج - فقال له شعبه : ومن يطيق نقدك يا أحول ؟ (٢) .
- ١٠ - سئل يحيى بن معين عن أبى ياسر عمار المستملى فقال : ليس بثقة
ثم قال : هو صديق لى (٣) .
- ١١ - وسئل عن على بن قرين فقال : كذاب . فقليل له : إنه ليذكر أنه كثير
التعاهد لكم قال يحيى : صدق إنه ليكثر التعاهد لنا ولكنى أستحى على الله
أن أقول إلا الحق وهو كذاب (٤) .
- ١٢ - قال الشعبى : أخبرنا الحارث الأعور صاحبنا وأشهد أنه كان
كذاباً (٥) .
- ١٣ - فى ترجمة محمد بن إسحاق الضبعى شقيق الإمام أبو بكر
الصبغى قال الحاكم : كان أخوه ينهانا عن السماع منه لما يتعاطاه (٦) .
فهؤلاء هم أئمة الحديث ينقدون الراوى ويضعفونه إذا كان أهلاً لذلك
لا تمنعهم من ذلك قرابة ولا صحبة فلم يحابوا أباً أو ابناً أو أخاً أو صديقاً
أو شيخاً .

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٧٨ .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٣٢ .

(٣) تاريخ بغداد ١٢ / ٢٥٥ .

(٤) تاريخ بغداد ١٢ / ١٥١ .

(٥) المحدث الفاصل بين الراوى والواعى ص ٤١٨ .

(٦) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٧٨ .

قال ابن القيم : ومن له اطلاع على سيرة أئمة الحديث الذين لهم لسان
صدق فى الأمة وعلى أحوالهم علم بأنهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة
وديانة وأوفرهم عقلاً وأشدّهم تحفظاً وتحرياً للصدق ومجانبة للكذب وإن
أحداً منهم لايحابى فى ذلك أباه ولا ابنه ولا شيخه ولا صديقه (١) .

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٢ / ٣٥٨ .

القاعدة السادسة : التزام الأدب عند الجرح

علم النقاد بضرورة كشف عيوب الرواة وأنه ضرورة لصيانة السنة من الدخيل فلم يفرطوا في استخدام هذا السلاح أو يسيئوا استعماله فاكتفوا بالعيب الواحد عن بقية العيوب ولم يلتفتوا إلى العيوب الشخصية والتي لا علاقة لها بالرواية ثم التزموا الأدب عند الجرح وما تراه من قسوة في عبارات بعضهم إنما دفعهم إليه واقع الراوى وحاله ولكنهم في الجملة كانوا يعبرون عن الجرح بألفاظ تخلو من القسوة اللهم إلا إذا بالغ الراوى في كذبه أو خطئه فكانوا يقسون في اللفظ حينئذ لبيان حاله وكشف عيبه ليحذر .

وكانوا يعلمون طلابهم هذا الأدب الرفيع ويوصونهم بالالتزام الحيطة والأدب وإليك هذه الأمثلة الدالة على ذلك :

١ - قال الإمام السخاوى : روينا عن المزنى قال : سمعنى الشافعى يوماً وأنا أقول : فلان كذاب فقال لى : يا إبراهيم اكس ألفاظك أحسنها لاتقل : كذاب ولكن قل حديثه ليس بشئ (١) .

٢ - قال السخاوى : كان البخارى لمزيد ورعه قل أن يقول : كذاب أو وضاع أكثر مايقول : سكتوا عنه فيه نظر تركوه ونحو هذا .

نعم ربما يقول : كذبه فلان أو رماه فلان بالكذب (٢) .

٣ - قال عبد الرزاق : ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله : كذاب إلا لعبد القدوس فإننى سمعته يقول له : كذاب (٣) .

(١) فتح المغيـث للسـخاوى ص ٣٩٩ .

(٢) فتح المغيـث للسـخاوى ص ٣٩٩ .

(٣) مقدمة صحيح مسلم ص ٢٦ .

- ٤ - عن حماد بن زيد قال : ذكر أيوب - السخثياني - رجلاً يوماً فقال : لم يكن بمستقيم اللسان وذكر آخر فقال : هو يزيد في الرقم (١) .
- قال النووي : هذان اللفظان كناية عن الكذب (٢) :
- ٥ - كان محمد بن سيرين إذا مدح أحداً - أى زكاه - وعدّله - قال : هو كما يشاء الله وإذا ذمه - أى جرحه - قال : هو كما يعلم الله (٣) .
- وهذا أدب رفيع في الجرح والتعديل وهو من أدب السلف الصالح والتابعين رضي الله عنهم .

(١) المرجع السابق ص ٢١ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ص ١٠٤ .

المصادر والمراجع

- ١- إحياء علوم الدين للإمام أبو حامد الغزالي طبعة النور الإسلامية بدون تاريخ.
- ٢- أربع رسائل فى علوم الحديث جمع وإعداد واعتناء وتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة طبعة دار البشائر الإسلامية الطبعة السادسة ١٤١٩هـ.
- ٣- الإرشاد فى علوم الحديث للدكتور عزت عطية والدكتور مصطفى أبو عمارة طبعة ١٩٩١ م.
- ٤- أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب طبعة دار الفكر الأولى ١٤١٩هـ.
- ٥- أصول منهج النقد عند أهل الحديث للدكتور عصام البشير طبعة مؤسسة الريان الأولى ١٤١٠هـ.
- ٦- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للإمام السخاوى طبعة مكتبة الساعى بالرياض بدون تاريخ.
- ٧- الإقتراح فى بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد مطبعة الرشد ببغداد ١٤٠٢هـ.
- ٨- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح طبعة دار الحديث بالقاهرة الخامسة ١٤١٥هـ.
- ٩- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي طبعة السعادة ١٣٤٩هـ.
- ١٠- تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٧٥هـ.
- ١١- ترتيب المدارك للعاظم عياض طبعة الرباط المغرب ١٣٨٤هـ.

- ١٢ - التمهيد لابن عبد البر طبعة الرباط ١٣٨٧هـ .
- ١٣ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني طبعة دار الفكر الأولى ١٤١٥هـ .
- ١٤ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢١هـ .
- ١٥ - الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع الخطيب البغدادي طبعة مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣هـ .
- ١٦ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٧١هـ .
- ١٧ - حلية الأولياء لأبي نعيم طبعة دار الكتاب العربي الرابعة ١٤٠٥هـ .
- ١٨ - ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للحافظ الذهبي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة طبعة دار البشائر الإسلامية السادسة ١٤١٩هـ .
- ١٩ - الرسالة للإمام الشافعى تحقيق أحمد شاكر طبعة مصطفى البابى الحلبي ١٣٥٨هـ .
- ٢٠ - الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل للإمام أبى الحسنات محمد بن عبد الحى اللسكنوى الهندى طبعة دار البشائر الإسلامية الثالثة ١٤٠٧هـ .
- ٢١ - رياض الصالحين للإمام النووى طبعة دار الإيمان للتراث ١٤٠٧هـ .
- ٢٢ - سنن الترمذى للإمام محمد بن عيسى الترمذى طبعة دار الفكر ١٤١٤هـ .
- ٢٣ - سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي طبعة مؤسسة الرسالة الحادية عشرة ١٤١٧هـ .

- ٢٤ - شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة لناظمها زين الدين العراقي المطبعة الجديدة ١٣٥٧هـ .
- ٢٥ - شرح شرح النخبة لعلی القاری مطبعة إختوتی باصطنبول ١٣٢٧هـ .
- ٢٦ - صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج طبعة دار الحديث الأولى ١٤١٢هـ .
- ٢٧ - صفوة الصفوة لعبد الرحمن بن الجوزی تحقیق محمود فاخوری ومحمد رواس قلجی نشر دار المعرفة بیروت الثانية ١٣٩٩هـ .
- ٢٨ - طبقات الحنابلة لابن أبی یعلی الحنبلی طبعة مطبعة السنة المحمدية بدون تاریخ .
- ٢٩ - طبقات الشافعية الكبرى للسبکی طبعة عيسى الحلبي المحققة ١٣٨٢هـ .
- ٣٠ - عقود الجمان فی مناقب أبی حنیفة النعمان للصالحی طبعة دائرة المعارف العثمانية بحیدر آباد الدکن بالهند ١٣٩٤هـ .
- ٣١ - عناية المسلمين بالسنة للدكتور محمد حسین الذهبي طبعة مكتبة شبابی الأزهر بدون تاریخ .
- ٣٢ - فتح المغیث شرح ألفية الحديث للإمام السخاوی طبعة دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ .
- ٣٣ - الفروق الفقهية للإمام القرافي طبعة دار إحياء الكتب العربية بدون تاریخ .
- ٣٤ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لعبد العلی الکنوی طبعة بولاق ١٣٢٢هـ .

- ٣٥ - قواعد فى علوم الحديث لظفر أحمد التهانوى طبعة دار السلام السادسة ١٤٢١هـ .
- ٣٦ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة طبعة اسطنبول ١٣٦٠هـ .
- ٣٧ - الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى طبعة دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٧هـ .
- ٣٨ - لسان العرب لابن منظور طبعة دار إحياء التراث العربى ومؤسسة التاريخ العربى الثانية ١٤١٧هـ .
- ٣٩ - لسان الميزان لابن حجر طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦هـ .
- ٤٠ - لقط الدرر شرح نخبة الفكر للعدوى طبعة التقدم ١٣٢٣هـ .
- ٤١ - لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث لعبد الفتاح أبوغدة طبعة دار البشائر الاسلامية ١٤١٧هـ .
- ٤٢ - لمحات النظر فى سيرة الإمام زفر للكوشى طبعة الأنوار ١٣٦٨هـ .
- ٤٣ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلى بن أبى بكر الهيثمى نشر دار الريان للتراث ودار الكتاب العربى ١٤٠٧هـ .
- ٤٤ - المحدث الفاصل بين الراوى والواعى للرامهر مزى تحقيق محمد عجاج الخطيب طبعة دار الفكر ١٣٩١هـ .
- ٤٥ - المحلى لابن حزم طبعة المنيرية ١٣٤٧هـ .
- ٤٦ - مختار الصحاح لمحمد بن عبد القادر الرازى طبعة دار المنار بيروت تاريخ .
- ٤٧ - مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم اختصار محمد الموصلى طبعة السلفية ١٣٤٩هـ .

- ٤٨ - المسند للإمام أحمد بن حنبل شرح أحمد شاكر طبعة دار الحديث الأولى ١٤١٦هـ .
- ٤٩ - المعجم الصغير للإمام الطبراني طبعة المكتب الإسلامي ودار عمار الأولى ١٤٠٥هـ .
- ٥٠ - معرفة علوم الحديث للحاكم طبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٦هـ .
- ٥١ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي نشر دار الريان للتراث .
- ٥٢ - الموقظة في مصطلح الحديث للذهبي طبعة دار البشائر الإسلامية ١٤٠٥هـ .
- ٥٣ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٢هـ .
- ٥٤ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني نشر مكتبة منارة العلماء لإحياء التراث الإسلامي ١٤٠٩هـ .
- ٥٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٨هـ .
- ٥٦ - هدى السارى في مقدمة فتح البارى لابن حجر العسقلاني طبعة السلفية الثالثة ١٤٠٧هـ .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٥	تعريف الجرح والتعديل
٦	نشأة الجرح والتعديل
٨	مشروعية الجرح والتعديل
١٠	أهمية هذا العلم وخطورته
١٣	أقسام المتكلمين فى الرجال
١٦	طبقات المتكلمين فى الرجال
٢٠	شروط الجارح والمعدل
٢٨	القاعدة الأولى
٣٢	القاعدة الثانية
٣٤	القاعدة الثالثة
٣٦	القاعدة الرابعة
٤٤	القاعدة الخامسة
٤٧	القاعدة السادسة
٤٩	المصادر والمراجع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٦٢٩٩

مكتبة الأزهر الحديثة بطنطا
أمام فرع جامعة الأزهر
أول طريق سبرياى كفر الشيخ
